



جمعية الإمارات
للمستثمرين المبادرين
EMIRATES ANGELS
INVESTORS ASSOCIATION

النظام الأساسي

لجمعية الإمارات للمستثمرين المبادرين

المشهرة بالقرار الوزاري رقم : 43 لسنة 2020

المقيدة تحت رقم: (200)

بتاريخ: 2020 / 02 / 25 م

بسجلات وزارة تنمية المجتمع- إدارة الجمعيات ذات النفع العام



الباب الأول

اسم الجمعية ومقرها

ونطاق عملها وأغراضها

مادة (1)

اسم الجمعية ومقرها ونطاق عملها

إنه في يوم الأربعاء الموافق: 2019 / 12 / 4 ميلادية ، اتفق الموقعون على النظام الاساسي للجمعية ومن ينضم إليهم على تأسيس:-

جمعية نفع عام باسم : **جمعية الإمارات للمستثمرين المبادرين.**

مقرها الرئيسي في إمارة : **أبوظبي.**

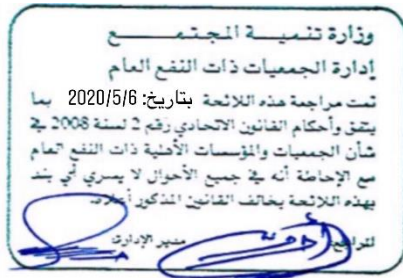
ونطاق عملها : **دولة الامارات العربية المتحدة.**

وذلك طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

مادة (2)

أغراض الجمعية:

1. العمل على فتح قنوات تواصل بين المستثمرين المبادرين وأصحاب الافكار الابتكارية والمشاريع الجديدة بهدف تطوير الاعمال وتنشيط الاستثمارات في الدولة.
2. إعداد أوراق عمل تقدم للجهات الاقتصادية بالدولة بصورة دورية لتسليط الضوء على حاجات ومصالح مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة ووجهات نظر المستثمرين المبادرين.
3. بناء قاعدة بيانات للمستثمرين المبادرين الداعمين للمشاريع الوطنية والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لتنشيط دورهم بهدف دعم الاقتصاد الوطني.
4. تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين المبادرين من خلال البرامج التدريبية والندوات أو الملتقيات بهدف تحسين العمل ورفع مستوى الاداء في الاعمال التجارية.
5. وضع نظام لحوكمة الشراكات الاستثمارية في المشاريع الجديدة.
6. تعزيز ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال.





مادة (3)

تلتزم الجمعية بأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام ، وبما تصدره الوزارة من قرارات تنظيمية في هذا المجال وبكافة القوانين واللوائح المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة.

مادة (4)

يجوز للجمعية:

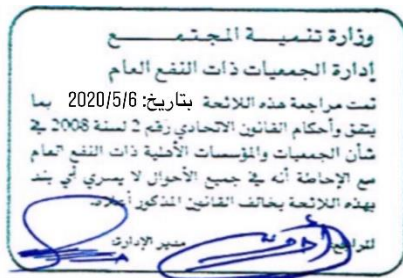
- 1- التمثيل في المشاركات خارج الدولة كالمؤتمرات أو الندوات أو الاجتماعات أو اللقاءات وذلك بعد موافقة وزارة تنمية المجتمع.
- 2- الانتساب أو الاشتراك أو الانضمام أو التعامل أو ممارسة أية أنشطة مع أية جمعية أو هيئة مقرها خارج الدولة وذلك بعد موافقة وزارة تنمية المجتمع.
- 3- عقد مؤتمرات او ندوات أو لقاءات أو فعاليات ، يشارك فيها أشخاص من خارج الدولة وذلك بعد موافقة وزارة تنمية المجتمع.

مادة (5)

لوزارة حق الإشراف على برامج الجمعية ومشروعاتها في نطاق أغراضها المحددة في نظامها الأساسي.

مادة (6)

لا يجوز للجمعية الخروج عن الأغراض المحددة في نظامها الأساسي، ويحظر عليها وعلى أعضائها التدخل في الأمور التي تمس أمن الدولة ونظام الحكم فيها أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية وتلتزم بكافة القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وما تصدره وزارة تنمية المجتمع من قرارات وتوصيات في هذا الشأن.





الباب الثاني العضوية

مادة (7) أنواع وشروط العضوية:-

أ - العضوية العاملة

هم الأعضاء المؤسسون وكل من ينضم إلى الجمعية وتنطبق عليهم الشروط التالية:-

1. أن يكون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. ألا يقل عمره عن ثمان عشرة سنة ميلادية.
3. أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
4. ألا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة مقيدة للحرية أو مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكون قد رد إليه اعتباره.
5. أن يمتلك في حسابه البنكي الخاص به مبلغ (350,000) ثلاثمائة و خمسون ألف درهم أو ما يعادلها من استثمارات مصدقة من الجهات الرسمية في الدولة.

ب- العضوية المنتسبة

هم الأعضاء الذين تنطبق عليهم شروط العضوية العاملة ما عدا شرط التمتع بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة.

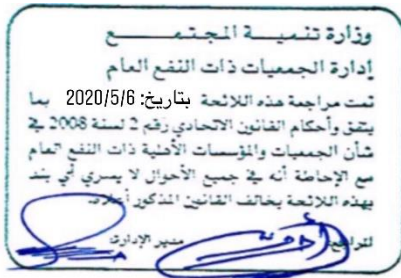
ج- العضوية الفخرية

هم من يرى مجلس الإدارة منحهم هذه العضوية من بين ذوي المكانة والرأي ممن أدوا خدمات جليلة للدولة أو للجمعية أو ممن لهم نشاط مرموق في ميدان الخدمات العامة والعمل التطوعي.

مادة (8) حقوق الأعضاء

أ- الأعضاء العاملون

1. الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس الإدارة.
2. الاقتراع والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية.
3. ممارسة مختلف الأنشطة المتاحة والانتفاع بامتلاكات الجمعية وفقاً للقرارات واللوائح التنظيمية للجمعية.





ب- الأعضاء المنتسبون

1. حضور اجتماعات الجمعية العمومية.
2. ممارسة مختلف الأنشطة المتاحة والانتفاع بممتلكات الجمعية وفقاً للقرارات واللوائح التنظيمية للجمعية.

مادة (9) واجبات الأعضاء

1. العمل على تحقيق أهداف الجمعية وتجنب كل ما يضر بالغير أو بكيان الجمعية أو يسيء إلى سمعتها.
2. الالتزام بنظام الجمعية الأساسي واللوائح الداخلية وقرارات مجلس الإدارة وتنبيه المجلس بأية مخالفة.
3. الالتزام بدفع الاشتراكات المقررة لعضوية الجمعية.
4. التعاون مع مجلس الإدارة وتنفيذ ما يكلفه به من مهام.

مادة (10) طلب العضوية

يقدم طلب العضوية إلى أمين السر على الاستمارة المخصصة لذلك ويؤت مجلس الإدارة في هذا الطلب في أول اجتماع دوري له على أن تتضمن الاستمارة جميع البيانات الأساسية لطالب العضوية ويرفق بها التالي :-

1. صورة من جواز السفر وخلاصة القيد أو بطاقة الهوية.
2. عدد (2) صورة شخصية .

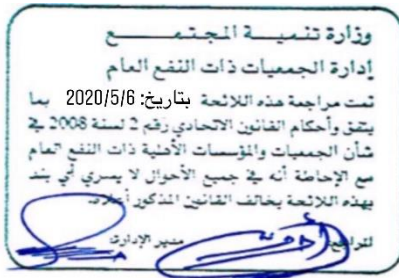
مادة (11)

يخطر طالب العضوية بقرار مجلس الإدارة بشأن عضويته و في حالة الموافقة على الطلب عليه سداد رسوم الاشتراك خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره ، وفي حالة الرفض يتم اعلامه بالأسباب مع إعادة كافة المرفقات التي نصت عليها المادة (10) من هذه اللائحة ، ويحق له في هذه الحالة أن يرفع الطلب إلى الجمعية العمومية للنظر فيه في أول اجتماع عادي لها ويكون قرارها نهائياً ويجوز لطالب العضوية التظلم أمام الوزارة.

مادة (12)

تسقط العضوية في الحالات التالية :-

1. الوفاة.
2. الانسحاب من عضوية الجمعية.





ولمجلس الإدارة أن يتخذ قرارا بإسقاط العضوية بعد موافقة الجمعية العمومية عن العضو في الحالات التالية:-

1. إذا أتى عملا من شأنه ان يلحق ضررا ماديا او ادبيا بالجمعية .
 2. إذا إستغل العضو إنضمامه للجمعية لغرض شخصي او لغرض يتعارض مع اهداف ومصصلحة الجمعية.
 3. إذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة (7).
 4. إذا أخل بأحد بنود المادة (9) .
 5. إذا لم يلتزم العضو بسداد الاشتراكات المقررة لعضوية الجمعية لمدة سنتين متتاليتين مع ضرورة إخطاره كتابياً مرتين على الأقل خلال السنة الواحدة .
- ويجوز لمجلس الإدارة بدلا من إسقاط العضوية عن العضو أن يتخذ قرارا بتجميد العضوية لفترة يحددها قرار التجميد.

الباب الثالث

الجمعية العمومية

مادة (13)

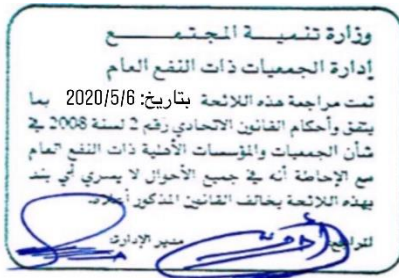
تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية والذين أمضوا في عضوية الجمعية ثلاثة أشهر على الأقل قبل موعد انعقادها، ويستثنى الاجتماع الأول للجمعية العمومية من شرط الثلاثة أشهر، على أن يتم تحديد موعد اجتماع الجمعيات العمومية العادية وغير العادية بالتنسيق مع الوزارة ، ولا يعد اجتماع الجمعية العمومية قانونيا إلا بحضور ممثل الوزارة.

مادة (14)

لا تعقد الجمعية العمومية إجتماعها العادي وغير العادي إذا نقص عدد أعضائها العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية عن عدد المؤسسين (20) .

مادة (15)

يجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه بتفويض كتابي عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد، ويتعين أن يكون التفويض معتمداً من مجلس إدارة الجمعية.





مادة (16)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعها العادي مرة واحدة في السنة وفي موعد يحدده مجلس الإدارة خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية وتوجه الدعوة إلى الأعضاء قبل موعد الإجتماع بخمسة عشر (15) يوماً على الأقل ويبيّن فيها زمان ومكان الاجتماع ويرفق بالدعوة جدول الأعمال وتتم الدعوة بأي طريقة من طرق الاعلان شريطة العلم بها .

مادة (17)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً غير عادياً بناء على طلب مسبب من الوزارة ، أو مجلس الإدارة ، أو ربع الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية بشرط أن يكون الغرض من الاجتماع محدداً وتوجه الدعوة من قبل مجلس الإدارة قبل موعد الإجتماع بخمسة عشر (15) يوماً على الأقل مرفقاً بها جدول الأعمال.

مادة (18)

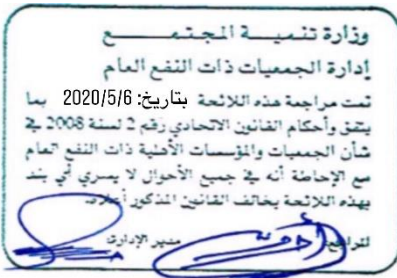
لايجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تنظر في مسائل غير مدرجة في جدول الأعمال.

مادة (19)

مع مراعاة ما جاء في المادة (14) يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إذا حضره أكثر من (1/2) نصف عدد الأعضاء العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية ، فإذا لم يتوافر النصاب القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع الى موعد آخر على أن لا تقل فترة التأجيل عن خمسة عشر (15) ولاتزيد عن (30) ثلاثين يوماً ويصبح الاجتماع الثاني صحيحاً بحضور أي عدد من الأعضاء العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية .

مادة (20)

يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحاً إذا حضره (3/4) ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق الحضور طبقاً للمادة (14) فإذا لم يتوافر النصاب القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر على أن لا تقل فترة التأجيل عن خمسة عشر (15) يوماً ولاتزيد عن ثلاثون (30) يوماً ويصبح الاجتماع الثاني حينئذٍ صحيحاً بحضور (1/2) نصف عدد الاعضاء العاملين فإذا لم يتوافر النصاب القانوني يؤجل الاجتماع مدة مماثلة لموعد الاجتماع الثاني ويصبح الاجتماع حينئذٍ صحيحاً بحضور أي عدد من الأعضاء العاملين ، وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بأغلبية (3/4) ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين من الحاضرين.





مادة (21)

إذا اجتمعت الجمعية العمومية وحالت ظروف دون إتمام جدول الأعمال ينهى الاجتماع ، وتعتبر القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع صحيحة ولا يجوز مناقشتها ، وتحدد الجمعية العمومية موعداً لاجتماع آخر لعلى أن لا تقل فترة التأجيل عن خمسة عشر (15) يوماً من موعد الاجتماع الذي تم إنجائه وذلك للنظر في باقي الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، على أن يقوم مجلس الإدارة بإخطار الأعضاء بموعد ومكان الاجتماع. ويكون النصاب القانوني لصحة هذا الاجتماع هو نفس النصاب القانوني للاجتماع الذي تم إنجائه.

مادة (22)

إذا حالت ظروف قاهرة دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد وجب على مجلس الإدارة إخطار الوزارة والأعضاء بذلك مع تحديد موعد الاجتماع الجديد وأسباب التأجيل، ولا يجوز إجراء أي تعديل في جدول الأعمال.

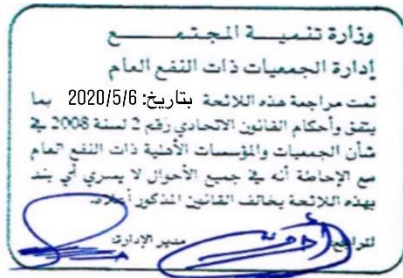
مادة (23)

إذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً فلا يؤثر في صحة القرارات التي تتخذ انسحاب أي عدد من الأعضاء على أن لا يقل عدد الموجودين عن (1/2) نصف عدد الحاضرين.

مادة (24)

اختصاصات الجمعية العمومية العادية

1. التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية السابق .
2. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام الجديد .
3. اعتماد مشروع الميزانية للعام الجديد والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .
4. الاقتراحات المقدمة من الأعضاء في الموعد الذي يحدده النظام الأساسي للجمعية .
5. انتخاب مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة .
6. اختيار مدقق الحسابات وتحديد مكافأته .
7. ما يستجد من أعمال .
8. اسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء الجمعية وفقاً للمادة (9) من هذه اللائحة.
9. منح رئاسة الجمعية الفخرية لمن يرى فيه الكفاءة على تحقيق أهداف الجمعية.





مادة (25)

اختصاصات الجمعية العمومية غير العادية.

1. البت في الاستقالات المقدمة من كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الإستقالة الإخلال بالنصاب القانوني للمجلس .
2. اسقاط العضوية عن واحد أو أكثر من أعضاء المجلس .
3. شغل المراكز الشاغرة إذا كان ذلك ضرورياً للحفاظ على النصاب القانوني للمجلس.
4. اقتراح اندماج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة لها في الأغراض ويعتبر اقتراح الاندماج بمثابة طلب انضمام توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية للجمعية المراد الاندماج فيها بإجراءات مماثلة ويجب أن يتضمن قرار الموافقة على الاندماج إجراءات التنفيذ وآثاره.
5. إبطال أي قرار من قرارات مجلس الإدارة .
6. تعديل النظام الأساسي للجمعية ،ولا يتم العمل بالنظام الأساسي المعدل إلا بعد إعتماده من قبل الوزارة والتي عليها الرد على طلب التعديل خلال (30) ثلاثين يوماً من تقديمه.
7. تصفية الجمعية تصفية اختيارية .
8. أية أمور عاجلة ومؤثرة على سير العمل بالجمعية تستوجب دعوة الجمعية العمومية.

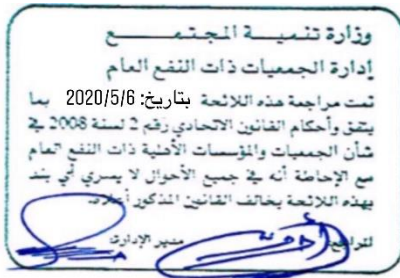
مادة (26)

في حالة قبول استقالة مجلس الإدارة أو حله من قبل الجمعية العمومية غير العادية تقوم الجمعية العمومية في ذات الاجتماع بتشكيل لجنة مؤقتة مكونة من خمسة (5) أعضاء من بين أعضاء الجمعية العاملين للقيام بأعمال مجلس الإدارة وتحديد موعد لاجتماع الجمعية العمومية العادية لإجراء الانتخابات خلال ثلاثون (30) يوماً من ذلك الاجتماع.

مادة (27)

تكون جميع قرارات الجمعية العمومية العادية وغير العادية علنية فيما عدا انتخاب مجلس الإدارة فيكون بالتصويت السري.

ويجوز بعد موافقة الجمعية العمومية التصويت على أي قرار بطريقة سرية.





الباب الرابع مجلس الإدارة

مادة (28)

يدير شؤون الجمعية مجلس إدارة مكون من (7) سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها العاملين لمدة (4) أربع سنوات ويجوز إعادة ترشحهم لفترات أخرى.

مادة (29)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة مايلي:-

1. أن يكون من الأعضاء العاملين (الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية).
2. ألا يقل سن العضو عن واحد وعشرون (21) سنة ميلادية عند انتخابه .

مادة (30)

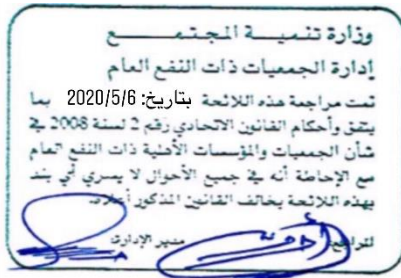
يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفقا لعدد الأصوات الحاصلين عليها ، وفي حالة تساوى اثنان أو أكثر في عدد الاصوات وكانوا في مجموعهم يشكلون زيادة على العدد المطلوب للمجلس ،يعاد الانتخاب بينهم لتحديد الفائز بعضوية المجلس ، وإذا استمر التساوي تجرى القرعة لتحديد الفائز ، مالم يتنازل أي الأعضاء للآخر.

مادة (31)

يحل العضوان الحاصلين على أعلى الأصوات بعد عدد أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء إحتياط للمجلس وفي حال تساويهم في الاصوات يتم اجراء القرعة بينهما لتحديد العضو الاحتياط الاول.

مادة (32)

إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة مساوياً لعدد أعضاء مجلس الإدارة أو لعدد المراكز الشاغرة يعلن فوز الأعضاء المرشحين بالتركية دون الحاجة لإجراء انتخابات.





مادة (33)

- 1- إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة أقل من العدد المحدد في المادة (28) من هذه اللائحة ولا يقل عن (5) خمسة أعضاء يعلن فوز الأعضاء المرشحين بالتزكية دون الحاجة لإجراء انتخابات، ويُحسب النصاب القانوني لهذا المجلس بعدد الأعضاء الذين تم تزكيتهم على أن يتم شغل المراكز الشاغرة في المجلس في أول اجتماع تالي للجمعية العمومية.
- 2- إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة أقل من خمسة (5) أعضاء، فعلى الإدارة المعنية رفع تقرير عن الجمعية للوزير ليقرر إحدى الحالات التالية:-
 - تعيين مجلس إدارة مؤقت من بين أعضاء الجمعية العاملين يتولى إختصاصات مجلس الإدارة المنتخب لمدة ستة (6) أشهر قابلة للتجديد لمدة اخرى مماثلة.
 - دمج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة لها في الأغراض.
 - حل الجمعية.

مادة (34)

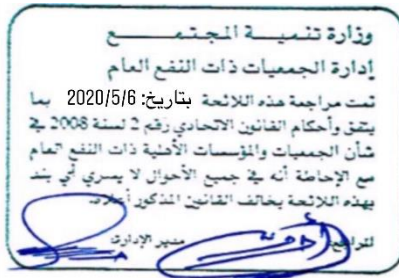
- ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له:-
1. الرئيس
 2. نائب الرئيس
 3. أمين السر
 4. أمين الصندوق

مادة (35)

يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر (15) يوماً على الأقل، ويقفل قبل موعد انعقادها بخمسة (5) أيام ويُحدد ذلك في خطاب الدعوة ، وتخطر الوزارة بأسماء المرشحين.

مادة (36)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية مجلس ادارة جمعية أخرى تستهدف تحقيق نشاط نوعي واحد باستثناء عضوية الاتحاد.





مادة (37)

يجوز لمجلس الإدارة تقديم حوافز مادية لأي عضو من أعضاء الجمعية يؤدي خدمات متميزة للجمعية تعويضاً عما يتحمله ودافعاً للمزيد من العمل وتشجيعاً للآخرين .
ويجوز باقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية أن يتقاضى عضو مجلس الإدارة مكافأة لقاء قيامه بأي عمل من الأعمال التي تتعلق باختصاصه في مجلس الإدارة.

مادة (38)

تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة في الحالات التالية:-

1. الوفاة.
2. الاستقالة.
3. اذا تخلف عن اجتماعات مجلس الإدارة عدد جلستان متتاليتان أو ثلاث جلسات متقطعة خلال السنة بدون عذر كتابي مقبول من مجلس الإدارة.

مادة (39)

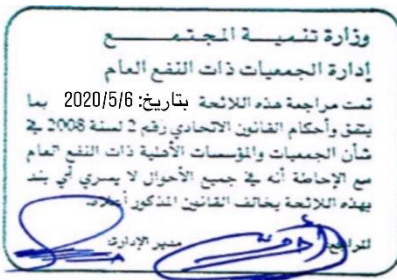
إذا خلا أي منصب من المناصب المبينة في المادة (34) من هذه اللائحة لأي سبب، فعلى مجلس الإدارة تعيين من يحل محله في المنصب خلال سبعة (7) أيام على الأكثر من تاريخ خلو هذا المنصب من الأعضاء الآخرين بالمجلس وتخطر الوزارة بذلك.

مادة (40)

إذا خلت بعض المقاعد في مجلس الإدارة لأي سبب فيتم شغلها من الأعضاء الاحتياط فإن لم يوجد ولم يؤثر ذلك على نصاب المجلس يتم شغل المراكز الشاغرة في أول إجتماع للجمعية العمومية .
أما إذا أدى ذلك إلى الإخلال بنصاب المجلس فيجب في هذه الحالة تطبيق ما جاء في المادة (24) من هذه اللائحة.

مادة (41)

إذا تقدم أكثر من (1/2) نصف أعضاء مجلس الإدارة باستقالتهم في وقت واحد، يجب دعوة الجمعية العمومية الغير عادية للانعقاد للبت في هذه الاستقالات وشغل المراكز الشاغرة.





مادة (42)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً مرة كل (3) ثلاثة أشهر على الأقل ولا يعتبر الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من (1/2) نصف الأعضاء من بينهم الرئيس أو نائبه، فإذا لم يكتمل العدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع، ويبيّن ذلك في الدعوة وتكون قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس أو نائبه.

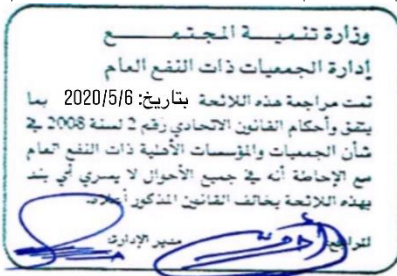
مادة (43)

يجوز لمجلس الإدارة دعوة غير أعضائه لحضور جلساته على أن يكون رأي المدعويين استشارياً وغير ملزم للمجلس.

مادة (44)

اختصاصات مجلس الإدارة

1. إدارة الجمعية والإشراف على أنشطتها وإقرار العقود والاتفاقات.
2. تنفيذ قرارات الجمعية العمومية.
3. إصدار اللوائح الداخلية واتخاذ القرارات اللازمة التي تكفل حسن سير العمل في الجمعية.
4. بحث وإقرار جميع المسائل الإدارية والمالية.
5. تشكيل اللجان الفرعية داخل الجمعية والبت فيما تقدمه هذه اللجان من توصيات.
6. اختيار الإداريين والمشرفين من بين أعضاء الجمعية لأوجه النشاط المختلفة.
7. تعيين الموظفين وتحديد مهامهم ورواتبهم ومتابعة أعمالهم، وتوقيع الجزاءات التأديبية بحقهم.
8. دعوة الجمعية العمومية لعقد اجتماعاتها العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها وبحث توصياتها.
9. بحث الشكاوى التي تقدم من أو ضد الأعضاء والبت فيها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
10. دراسة التعديلات أو الإضافات على لائحة النظام الأساسي وعرضها على الجمعية العمومية غير العادية.
11. النظر في طلبات العضوية واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.
12. النظر في طلبات إعادة العضوية الى الأعضاء الذين سقطت عضويتهم بسبب عدم سدادهم الاشتراكات، بعد سدادهم الاشتراكات المتأخرة عليهم.
13. إعداد التقرير السنوي وعرضه على الجمعية العمومية.
14. إعداد الحساب الختامي للجمعية عن السنة المالية المنتهية شاملاً حسابات الفروع، ومشروع الموازنة التقديرية للسنة القادمة.





15. تدقيق الحساب الختامي للجمعية من مدقق حسابات خارجي وعرضه على الجمعية العمومية مرفق به تقرير مراقب الحسابات.

16. منح العضوية الفخرية وفقاً للمادة (5) من القانون الإتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام .

مادة (45)

اختصاصات رئيس مجلس ادارة الجمعية

1. يرأس اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.
2. تمثيل الجمعية أمام الجهات المختلفة والنطق باسمها.
3. التوقيع على الشيكات الصادرة باسم الجمعية.
4. توقيع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الجمعية بعد إقرارها من مجلس الإدارة.
5. أي أعمال يكلف بها من قبل الجمعية العمومية.

مادة (46)

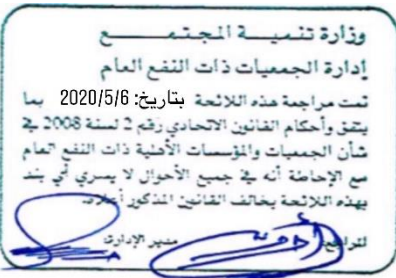
اختصاصات نائب الرئيس

1. يمارس اختصاصات الرئيس في حالة غيابه أو بتكليف منه أو قيام مانع لديه.
2. أي أعمال أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة.

مادة (47)

اختصاصات أمين السر

1. إعداد جدول أعمال مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
2. تحديد المواضيع المراد بحثها في اجتماع مجلس الإدارة حسب أهميتها وإضافة الموضوعات التي يرى أعضاء المجلس إضافتها.



3. إعداد الدعوة واتخاذ الإجراءات اللازمة لاجتماع الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتحرير المحاضر الخاصة بها وتسجيلها في السجلات المعدة لذلك.

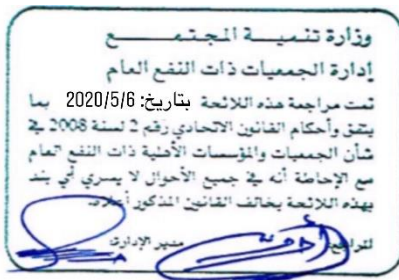


4. استلام الرسائل الخاصة بالجمعية والقيام بالرد عليها بعد عرضها على مجلس الإدارة.
5. الإشراف على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
6. تنظيم الأعمال الكتابية والسجلات وحفظ المستندات.
7. رفع التقارير لمجلس الإدارة لبحثها.
8. تعميم القرارات التي يرى مجلس الإدارة تعميمها ونشرها في لوحة الإعلانات.
9. عرض طلبات العضوية على مجلس الإدارة.
10. إعداد التقرير السنوي ورفعها الى مجلس الإدارة تمهيداً لعرضه على الجمعية العمومية.
11. حضور اللجان الفرعية.
12. أي أعمال أخرى يكلف بها من مجلس الادارة.

مادة (48)

اختصاصات أمين الصندوق

1. الإشراف ومتابعة تحصيل الموارد المالية للجمعية .
2. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية واللوائح الداخلية.
3. التوقيع مع الرئيس أو نائبه على الشيكات الصادرة بإسم الجمعية.
4. الإشراف ومتابعة حسابات الجمعية وتنظيمها وحفظ جميع الأوراق والمستندات التي تتعلق بالشئون المالية بعهدته بمقر الجمعية.
5. صرف رواتب الموظفين وقوائم المشتريات على مختلف أنواعها طبقاً للائحة الداخلية.
6. تقديم تقرير مالي كل شهر الى مجلس الإدارة.
7. التحقق من أوجه صرف السلفة المستديمة.
8. إعداد مشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية وإعداد مشروع الميزانية التقديرية للسنة المقبلة وعرضهما على مجلس الإدارة .
9. أي أعمال أخرى يكلف بها من قبل مجلس الادارة.





مادة (49)

يحدد مجلس الإدارة اختصاصات باقي المناصب في المجلس.

الباب الخامس

الشؤون المالية

مادة (50)

تبدأ السنة المالية للجمعية في الأول من يناير من كل عام وتنتهي في 31 ديسمبر ماعدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ الإشهار وتنتهي في آخر ديسمبر من نفس السنة .

مادة (51) تتكون الموارد المالية للجمعية من:

1. الرسوم والاشتراكات حسب نوع العضوية وفقاً للمادة (58) من هذه اللائحة.
2. حصيلة إيرادات الحفلات والأنشطة المختلفة.
3. التبرعات والهبات التي توافق عليها الوزارة.
4. الإعانات الحكومية.
5. ما يمكن الحصول عليه من أوجه الإيرادات الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة ولا تتعارض مع أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

مادة (52)

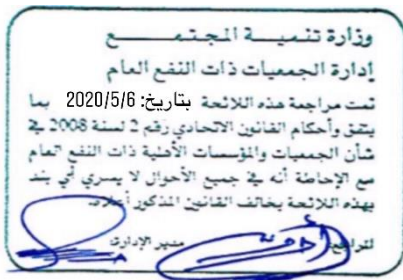
تودع أموال الجمعية النقدية بأسمها لدى واحد أو أكثر من المصارف الوطنية في الدولة الذي يختاره مجلس الإدارة، ولا يتم التعامل من الحساب إلا بتوقيع الرئيس أو نائب الرئيس مع أمين الصندوق.

مادة (53)

لا يجوز للجمعية أن تنفق أموالها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها .

مادة (54)

أموال الجمعية بما فيها الاشتراكات والممتلكات الثابتة والمنقولة والتبرعات والهبات والإعانات ملكاً للجمعية وليس لأعضائها حق فيها.





مادة (55)

كل عضو يتسبب في ضياع أو إتلاف أيّ من ممتلكات الجمعية يكون ملزماً بدفع نفقات التعويض أو الإصلاحات التي يحددها مجلس الإدارة مع عدم الإخلال بحكم المادة (56) من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام أو الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

مادة (56)

لا يجوز التصرف في أيّ من ممتلكات وموجودات الجمعية بالبيع أو الرهن أو التنازل أو الاستبدال إلا باقتراح من مجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العمومية بما يحقق مصالح الجمعية .

مادة (57)

يجب على أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات تجنب أي تضارب بين مصلحة الجمعية وأنشطتها ومصالحهم الشخصية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

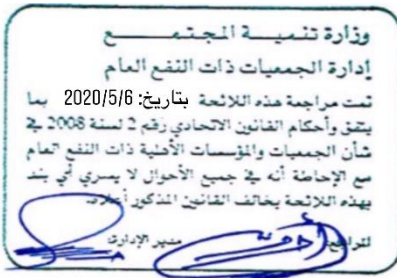
مادة (58)

تحدد رسوم اشتراكات العضوية كالتالي:

1. رسم إلحاق العضو بالجمعية لأول مرة خمسة ألف (5,000) درهم تأخذ لمرة واحد فقط.
 2. رسم تجديد اشتراك العضو العامل ثلاثة ألف (3,000) درهم سنوياً.
 3. رسم تجديد اشتراك العضو المنتسب ثلاثة ألف (3,000) درهم سنوياً.
- تعتبر رسوم الإشتراك عن سنة كاملة تبدأ في الأول من يناير من كل سنة وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة ماعدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ الإنضمام إلى الجمعية وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة.

مادة (59)

تلتزم الجمعية العمومية في اجتماعها العادي بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحدد مكافأته ويختص مدقق الحسابات الخارجي بما يلي:-



1. الاطلاع على دفاتر وسجلات ومستندات الجمعية المالية والإدارية في أي وقت وله حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته وعليه التأكد من موجودات وممتلكات الجمعية والتزاماتها ويتعين على مجلس الإدارة أن يمكنه من كل ما تقدم.



2. في حالة عدم تمكنه من مباشرة مهمته فعليه أن يثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة لاتخاذ إجراءات تمكنه فإذا لم يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتسيير مهمته فعلى مدقق الحسابات إخطار الوزارة بنسخة من التقرير.
3. التدقيق وفق النظام المالي الموحد للجمعيات ذات النفع العام المعتمد من الوزارة دون الاخلال بمعايير التدقيق والرقابة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
4. التحقق من أرصدة الحسابات خارج الميزانية (السلف ، الأمانات ، العهد ، إلخ) في نهاية السنة المالية للجمعية.
5. تقديم تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية إلى مجلس الإدارة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بـ (30) بثلاثين يوماً على الأقل مشفوعاً بتقرير منه يتضمن ملاحظاته على الحساب الختامي والميزانية، وعليه أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية ويتلو تقريره عن أعمال الجمعية ويدلي برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمدقق لحسابات الجمعية.
6. إذا قصر مدقق الحسابات في أداء واجباته فلمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.
7. يتعين على مجلس الإدارة عرض تقرير مدقق الحسابات الخارجي وما اتخذته المجلس من إجراءات على الجمعية العمومية.

مادة (60)

على مجلس الإدارة تقديم نسخه من الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية القادمة الى الوزارة في موعد لا يتجاوز (15) خمسة عشر يوماً من اعتماد الجمعية العمومية.

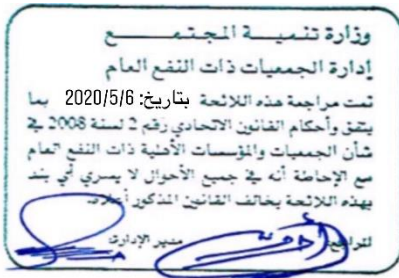
مادة (61)

يجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ بمبلغ (5,000) درهم بصفة سلفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة.

مادة (62)

يجب أن تحتفظ الجمعية في مقرها الرئيسي بالدفاتر والمستندات التالية:-

1. سجلات بأسماء الأعضاء وما يسددونه من اشتراكات.
2. محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية.
3. دفاتر حسابات الإيرادات والمصروفات مدعمة بالمستندات المعتمدة.
4. سجل أصول وممتلكات الجمعية.
5. محررات الجمعية ومطبوعاتها.





مادة (63)

أموال الجمعية أموال عامة وتخضع لرقابة الوزارة ولها في سبيل ذلك الإطلاع على دفاتر الجمعية وسجلاتها ومستنداتها.

مادة (64)

لا يجوز للجمعية قبول هبات أو وصايا أو إعانات أو جمع تبرعات من أي جهة داخل الدولة إلا بترخيص مسبق من الوزارة.

مادة (65)

لا يجوز للجمعية التبرع نقداً أو عيناً لأية جهة داخل الدولة إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة.

الباب السادس

الفروع

مادة (66)

يجوز للجمعية أن تنشئ فروعاً ومراكز لها داخل الدولة، بعد موافقة الجمعية العمومية والوزارة ، ويجوز للجمعية إصدار لائحة إدارية تحدد طريقة تكوين الفروع أو المراكز واختصاصاتها وإدارتها وغير ذلك من الأحكام على أن تعتمد تلك اللائحة من قبل الجمعية العمومية والوزارة .

مادة (67)

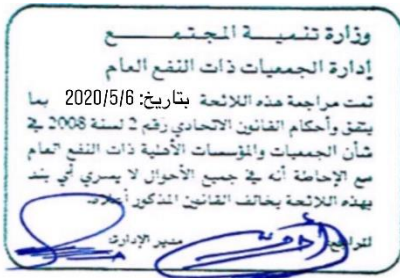
أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين مسؤولية تضامنية أمام الوزارة والجهات القضائية في الدولة عن أعمال المجلس.

مادة (68)

يسري النظام الأساسي للجمعية على كافة الفروع والمراكز وتعتبر قرارات مجلس الإدارة ملزمة لها.

مادة (69)

محركات ومطبوعات الجمعية وسندات القبض والصرف والبطاقات يجب أن تحمل اسم الجمعية وشعارها مع بيان مكان الفرع أو المركز.





الباب السابع

حل ودمج الجمعية

مادة (70)

مع مراعاة أحكام القانون يجوز للوزير إصدار قرار بحل وتصفية الجمعية ، بناء على اقتراح من لجنة تشكل بقرار منه برئاسة وكيل الوزارة وعضوية أحد كبار موظفيها وممثل عن وزارة العدل يختاره وزير العدل وعضوين من أعضاء الجمعيات ذات النفع العام من غير أعضاء الجمعية محل النظر في حلها وتصفيتهما يختارهما الوزير في إحدى الحالات الآتية:-

أ - إذا لم تقم اللجنة المؤقتة بدعوة الجمعية العمومية للإنعقاد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ إشهار الجمعية.
ب- إذا نقص عدد أعضائها عن (20) عشرين عضواً ويجوز للوزير الاستثناء من هذا الشرط بحيث لا يقل العدد عن (5) خمسة أعضاء .

ج - إذا تبين أن أعمالها أصبحت غير محققة على وجه جدي للأغراض التي أنشئت من أجلها أو إنها عاجزة عن تحقيق هذه الأغراض .

د - إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها .

هـ - إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها المالية .

و - إذا رفضت التفتيش عليها أو قدمت بيانات غير صحيحة بقصد التضليل .

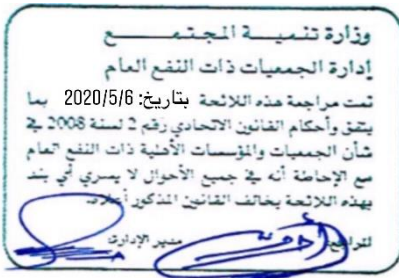
ز - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي أو لأحكام القانون الإتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

ح - إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية خلال سنتين متتاليتين .

ينشر قرار الحل والتصفية في الجريدة الرسمية ، ولخمس من أعضاء الجمعية مجتمعين التظلم من قرار الحل والتصفية خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، ويجب البت في التظلم بقرار مسبب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ويخطر به المتظلم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة (71)

يجوز لخمس (5) من أعضاء الجمعية التظلم من قرار الحل والتصفية أمام الوزير خلال (30) ثلاثون يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.





مادة (72)

للووزير بدلاً من حل الجمعية وتصفيتها وتحقيقاً للصالح العام أن يعين بقرار مسبب مجلس إدارة مؤقت يتولى اختصاصات مجلس الإدارة المنتخب من بين أعضاء الجمعية العاملين وذلك لمدة (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة.

مادة (73)

الحل بقرار من الجمعية العمومية غير العادية

يجوز للجمعية العمومية غير العادية حل الجمعية، على أن يصدر القرار بأغلبية ($\frac{3}{4}$) ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين من الحاضرين.

مادة (74)

لا يجوز للقائمين على شؤون الجمعية بعد صدور قرار الحل أن يتصرفوا في أموالها وممتلكاتها ومستنداتها إلا بقرار من الوزارة يحدد طريقة التصفية وكيفية التصرف في هذه الأموال والممتلكات والمستندات والجهة التي تؤول إليها بعد التصفية.

مادة (75) الدمج

للووزير بدلاً من حل الجمعية وتصفيتها وتحقيقاً للصالح العام أن يدمج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة في أغراضها، على أن يصدر قرار الدمج من الجمعيتين وفقاً للمادة (32) من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

مادة (76)

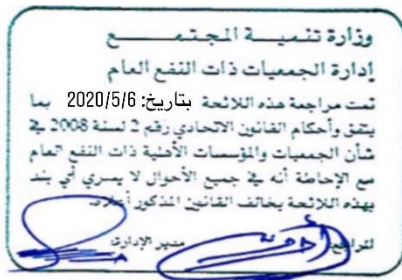
يجوز للجمعية العمومية غير العادية اقتراح اندماج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة لها في الأغراض ويعتبر اقتراح الاندماج بمثابة طلب إنضمام توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية للجمعية المراد الاندماج فيها وذلك وفقاً للشروط التالية :-

1. أن توافق الجمعية الأخرى على هذا الاقتراح.

2. أن ($\frac{3}{4}$) ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين من الحاضرين.

3. أن تشرف الوزارة إشرافاً كاملاً على عملية الاندماج.

4. أن يتضمن قرار الاندماج إجراءات التنفيذ وأثاره.





الباب الثامن

أحكام ختامية

مادة (77)

يتم الرجوع للوزارة في حالة وجود غموض أو تفسير لمواد هذه اللائحة.

مادة (78)

مالم يرد بشأنه نص يتم الرجوع فيه الى نصوص القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

